ـزاب .. ابـتـزاز وطـن

الخبير الاقتصادي منصور البشيري لـ الثورة" :

الاقتصاد في وضع كارثي والأحزاب كل يغني على ليلاه

■ المطلوب برنامج إصلاح شامل يستهدف أولاً شبكات الفساد والمستفيدين من العمولات

يرى الخبير الاقتصادي المعروف منصور البشيري أن الاقتصاد اليمني في مشكلة كبيرة للغاية تتركز في استدامة المالية العامة التي تعاني أكبر عجز في تاريخها منذ أزمة التسعينيات.

وبحسب البشيري فإن هناك من لا يهمه ما يمر به البلد من ضائقة مالية كبيرة، وتجد غالبية الأحزاب والتنظيمات السياسية كل يغني على ليلاه والاكتفاء بممارسة دور المزايدات على حساب الاقتصاد والأوضاع المعيشية للمواطنين.

وقال البشيري في لقاء خاص لـ الثورة" : إن المطلوب حاليا مكاشفة الشعب ومصارحته بالأوضاع الاقتصادية الراهنة لخلق رأي عام وطني وتنفيذ برنامج إصلاح شامل يستهدف اولاً شبكات الفساد والمستفيدين من العمولات والصفقات.

حاوره / محمد راجح

*** إلى أيّ مستوى من الخطورة وصل إليها الاقتصاد الوطني وما هي أهم الأسباب والمعالجات برئيك ؟**

- الاقتصاد اليمني واقع في مشكلة كبيرة للغاية ، ومستوى الخطورة يتركز أكثر في استدامة المالية العامة والمشكلة في هذه القضية تتمثل في أن الحكومة تعاني من عجز مالي كبير وهو الأكبر في تاريخ عجز الموازنات لسنوات عديدة باستثناء أعوام الأزمة التي مرت بها اليمن في العامين 93 م و94م ، وهي حاله مشابهة لما حدث في تلك الفترة ، هناك تراجع كبير في العوائد المالية وهذا يعود للتفجيرات المتكررة لأنبوب النفط وتعطل جزء كبير من صادرات النفط وبالتالي ضياع موارد مالية كبيرة من المفترض تحصلها الحكومة وتواجه بها نفقاتها في الجانب الآخر ، أيضا ضرب الأنبوب حال دون وصول النفط إلى المصافي لتكريره ومن ثم تغطية احتياجات السوق المحلية بالمشتقات النفطية ،لذلك تم اللجوء خلال الفترة الماضية إلى الاستيراد وهذا يكلف مبالغ مالية كبيرة جدا ، وهذه المبالغ تأتي على حساب الإنفاق الحكومي وبالذات تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

طبعاً خيارات استدامة الموازنة العامة أصبحت صعبة جداً ، لأن غالبية الموازنة موجهة لنفقات حتمية لا يمكن بحال من الأحوال تقليلها أو ترشيدها إلا في ظل إصلاحات اقتصادية ضرورية ، الموازنة العامة تتجه نحو ثلاثة بنود أساسية ، البند الأول المرتبات والأجور وهذه معروف أنها نفقات حتمية لا تستطيع الحكومة الانتقاص منها أو ترشيدها سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل الا بإصلاحات أساسية مثل تطبيق نظام البصمة والصورة وإزالة المزدوجين والوهميين في الجهاز الحكومي المدني والعسكري ، البند الثاني يتمثل في دعم المشتقات النفطية وهذه تستهلك حوالي 30% من الموازنة العامة للدولة ، الإنفاق على البند الثالث والذي يعتبر إنفاقاً حتمياً يتمثل في الإنفاق على أقساط الدين العام ويمثل أيضا جزءاً كبيراً من عملية الإنفاق ، هذه العملية بصورة عامة تتطلب إجراءات إصلاحية على المدى العاجل والمتوسط والطويل حتى نستطيع الوصول إلى موازنة مالية مستدامة وقابلة للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية ويمكن بعد ذلك استيعاب جزء كبير من الإنفاق نحو التنمية في صورة مشاريع استثمارية يلمس أثرها المواطن.

■ البلد في ضائقة مالية خطيرة والبعض يكتفي بممارسة دور المزايدات

مزايدات

*** غالبية الأحزاب والتنظيمات السياسية وبعض المدنية تتعامل مع هذه القضية بنظرة انتقادية والإسهاب في الحديث الذي لا يقدم ولا يؤخر يزيد المسألة تعقيداً ، كيف تنظر إلى هذا الأمر وهل تمتلك الأحزاب رؤية اقتصادية لحل مثل هذه المعضلات ؟**

- من خلال متابعتي لبعض المواقف والتصريحات والكتابات من الأحزاب سواء في صورة رسمية أو عبر ممثليها أو من يعبر عنهم في صورة كتابات وتصريحات ومقابلات ، أو حتى طرحهم في مجلس النواب من وجهة نظري كل ذلك يندرج في إطار المزايدات السياسية ولا تنطلق من الواقع أبداً ولا تدرك الحقيقة ، الكل يحاول أن يرمي التهمة فوق الآخر والكل يحاول التنصل من المسؤولية ورميها على الطرف الآخر ، وكأننا في موسم انتخابات واستقطاب سياسي ، البلد في وضع كارثي وفي أزمة اقتصادية حقيقية ، البلد يعاني من اختناق مالي وضائقة مالية كبيرة والأحزاب السياسية تمارس دور المزايدات ويلعبوها فقط سياسة بدلا من الاقتصاد ، رؤى غالبية الأحزاب ليست قريبة من الواقع ولا تلامس جزءاً من الحقيقة وكل يغني على ليلاه.

تمويلات

*** هل يمكن توجيه تمويلات المانحين للتعامل مع هذه الأزمة وإنعاش الاقتصاد الوطني ؟**

- تمويلات المانحين مخصصة للبرنامج الاستثماري العام ، وأصبحت مشاريع البرنامج ممولة من التمويلات الخارجية ولا يوجد أي تمويل محلي للجانب الاستثماري ، لأن الجزء الأكبر من التمويل المحلي يتجه للنفقات الجارية ، لكن إجراءات الحصول على تعهدات من المانحين وتحويلها إلى واقع ملموس يلمس أثرها المواطن يحتاج فترة زمنية متوسطة إلى طويلة نسبيا ولا يمكن بين ليلة وضحاها أن نلمس أثرها ، ليست هذه التعهدات تحويلا مباشرة يمكن توجيهها للموازنة العامة للدولة ، هذه التحويلات تتم عبر سلسلة من الإجراءات والخطوات تحتاج فترة زمنية ولا أعتقد أن المواطن يمكن أن يلمس أثرها بسرعة ، وأعتقد أنه في العام القادم يمكن البدئ في المشاريع التي تم التعاقد على تنفيذها خلال الأعوام السابقة .

مكاشفة

*** كيف يمكن خلق رأي عام وطني لمواجهة هذه المعضلات الاقتصادية التي تمر بها البلاد ؟**

- خلق رأي عام يتطلب في الدرجة الأولى المكاشفة ، لابد على الحكومة أن تكاشف الشعب بالواقع الاقتصادي الحالي وحجم المشكلة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها ، الجانب الآخر يتطلب حشد التأييد السياسي ووضع الأحزاب والقوى الفاعلة في المجتمع أمام مسؤولياتها التاريخية وهذا دور القيادة السياسية لأن الأحزاب لابد أن تتحمل مسؤولياتها وتعرف أن البلد في مشكلة وأن المطلوب خلال هذه المرحلة التكاتف لإخراج البلد من محنتها وليس المزايدة السياسية ، المواطن العادي إذا لمس شمول في الإصلاحات ، بمعنى أن الإصلاحات لا تقتصر على الأشياء التي تمس حياته المعيشية فقط وإنما تكون هناك إصلاحات واسعة وشاملة تشمل في الدرجة الاولى الطبقات العليا وطبقات الفساد والمستفيدين من الامتيازات والعمولات والمصالح التي كانت ممنوحة لهم ، وإذا تم وضع برنامج إصلاحات شامله يأخذ في الاعتبار شبكات الفساد اعتقد أن المواطن ممكن أن يتحمل جزءاً من آثار الإصلاحات للحصول على مستقبل أفضل .

المشكلة الاقتصادية الواضحة أمام عيونهم بل يستمرون بالمكايدات بينهم لتزداد الأمور سوءاً وتفاقما وكل يحمل الآخر المسئولية.

غياب الرؤية

يؤكد الخبراء أن الأحزاب السياسية اليمنية تفتقد لرؤية اقتصادية كما أنها لا تمتلك برامج عملية قابلة للتنفيذ في المجال الاقتصادي وخبرتها محدودة للغاية في الإدارة الاقتصادية وهذا هو أصل القضية كما يقول الدكتور سيف العسلي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ويعتقد أن الاقتصاد غائب تماما من برامج الأحزاب في الوقت الراهن جازم أنهم لا يوجد لديهم أي رؤية أو حتى معرفة بالجانب الاقتصادي، ولا يهمهم غير استخدامه في الخطابات السياسية وتوظيف الجانب الاقتصادي أيام الانتخابات أما رؤى وبرامج، فهذا غير موجود.

دور

يدعو الدكتور محمد الأفندي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ورئيس الدائرة الاقتصادية بحزب الإصلاح إلى منح الدولة الجديدة فاعلية تكمن في إعادة تعريف النموذج التنموي

الاقتصادي لليمن ومن ثم بناء نموذج تنموي جديد وصحيح يحقق الرفاة للمواطنين ويمكنهم من الحياة الرغيدة بدلاً عن النموذج التنموي الذي أظهر فشله في العقود السابقة لأنه اتكأ على متلازمة الفساد والاستبداد وسوء الإدارة وغياب العدالة الاجتماعية حسب قوله لكنه في المقابل يرفض الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية خصوصا رفع الدعم ومواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة.

وحسب الدكتور الأفندي يتطلب هذا أولاً تصحيح السياسات الاقتصادية الخاطئة التي ارتبطت بالنموذج التنموي الفاشل وهي سياسات كانت متحيزة ضد الفقراء وأدت إلى إغناء القلة وإفقار الكثرة كما تدل على ذلك مؤشرات الفقر والبطالة المتصاعدة التي أدت إلى سحق الطبقة الوسطى والفقيرة في المجتمع.

عدم الخبرة

يعلل رئيس منتدى التنمية السياسية علي سيف حسن، غياب الرؤية الاقتصادية لدى الأحزاب إلى سببين، الأول أن القرار الاقتصادي كان يتخذ بصورة فردية ولم يكن بمقدور الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم، الحصول على البيانات الحقيقية للاقتصاد اليمني أو الخطط أو التوجهات العامة.

والسبب الثاني: أن غالبية الأحزاب ظلت فترة طويلة في المعارضة ولم يكن لديها إمكانيات حقيقية واضحة للوصول أو المشاركة في السلطة، كذلك الحزب الحاكم نفسه لم يكن الجهة المؤسسية التي تصنع السياسة الاقتصادية للحكومة.

رؤئ

للأحزاب السياسية اليمنية رؤى حول الاقتصاد الوطني تتسم بالعمومية والضبابية فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية ورغم إجماع الأحزاب على تبني نظام الاقتصاد الحر من خلال فتح الفرص أمام القطاع الخاص باعتباره الأهم في قيادة عملية التنمية فإن مشاكل الاقتصاد الوطني وعلى رأسها العجز في الموازنة تبقى مثار جدل وحسب نتائج ندوة اقتصادية يرى حزب الإصلاح أن الزكاة والأوقاف تمثل موارد هامة ويؤكد رئيس الدائرة الاقتصادية للحزب الدكتور محمد الأفندي أن الرؤية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات، وتشجيع الاستثمار وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتنمية مؤسسات التمويل الأصغر.

وفي رؤية الحزب الاشتراكي اليمني يؤكد الحزب على إيجاد سياسة اقتصادية واجتماعية علمية متوازنة تتسم بالشفافية والمسئولية وتقوم على أساس تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني.

ويشدد البرنامج في المجال الاقتصادي على تطوير الاقتصاد وفروعه المنتجة وربط عملية الخصخصة لمؤسسات القطاع العام بدراسات علمية تحدد المبررات والجدوى الاقتصادية.

وبالنسبة للتنظيم الوحدوي الناصري، يركز برنامجه الاقتصادي على البعد الاجتماعي من خلال إعادة تقييم الوضع الاقتصادي ووضع خطة إصلاح اقتصادي ومالي ونقدي لا تؤدي إلى تخلي الدولة عن وظيفتها الاجتماعية وجعل التنمية الاقتصادية والبشرية شاملة ومتوازنة وترتكز على التخطيط العلمي الشامل كأسلوب وحيد لتحقيق التقدم.

وفي إطار اللقاء المشترك يؤكد قادته أنهم شركاء في برنامج موحد، هذا البرنامج تضمنته رؤية اللقاء المشترك في برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي الشامل الذي صدر أواخر العام 2006م، وهو يتضمن دعم وتشجيع وبناء القطاعات الثلاثة التي تم ذكرها، ودعم وتشجيع القطاع الوطني من خلال تشجيع وفتح باب الاستثمار ومن خلال ترشيد الإنفاق من خلال استثمار الموارد من خلال استثمار موارد البلد وتوظيفها التوظيف الأسلم بما يحقق الرفاهية والخير لأبناء البلد.

إلى أن الأحزاب فقدت في الفترة الأخيرة مصداقيتها أمام المواطنين مما جعلهم يتجهون نحو تشكيل نقابات عمالية ومهنية لأنها تعمل على الدفع عن حقوق منتسبيها.

ويضيف الرباحي: أن تهرب الأحزاب من إبداء رؤيتها تجاه الاصلاحات الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة جاء من أنها تتعارض مع اتجاهاتهم الحزبية ومصالحهم الشخصية والتي تعتبر بعيدة عن الاهتمام بالقضايا الوطنية وما يهم المواطنين.. ويمكن أن تستغل الأحزاب الإصلاحات السياسية كورقة للكسب السياسي وأشياء أخرى.

السياسية كلها تناقش وضع البلد من المنظور السياسي والمسألة الاقتصادية غائبة عن النقاش العام تماماً ويضيف لم نجد حزباً سياسياً حتى الآن يعمل تحليلاً اقتصادياً ويطرح وجهة نظره على ضوء هذا التحليل، إما أن يقول أنا مع الإصلاحات للأسباب التالية اقتصاديا، أو أنا .. ويرى أنه حتى الآن لا يوجد اهتمام من قبل الأحزاب تجاه الملف الاقتصادي، وإنما يهتمون فقط بردة فعل الشارع وعدم تقبله للإصلاحات السعرية، وبالتالي لا يريد أي حزب سياسي أن يحرق نفسه في اتخاذ أي موقف.. مع أنه في الحكومة هناك مجموعة من الأحزاب المختلفة يفترض أن ينقاشوا المسألة ويطرحون رأياً معلناً توافقياً تجاهها.. وأن يتخذوا قراراً كحكومة لمواجهة زيادة النفقات وتحسين الإيرادات ويقول: إن هناك مخارج أخرى لزيادة إيرادات الدولة ومواجهة النفقات غير رفع الأسعار النفطية كالاهتمام بإيرادات الضرائب، وهذه المسألة ليست خاضعة لعمل مؤسسي، وبالتالي يمكن أن تكون إيرادات الضرائب كبيرة جدا وإذا حرصت الدولة على الاهتمام بجباية الضرائب بطريقة صحيحة سيتحسن الوضع...

رؤى واضحة

أما الأخت آزال علي الرباحي – الأمين العام المساعد لاتحاد عمال اليمن- فترى أن مشكلة الأحزاب في اليمن أنها لا تملك رؤى واضحة، ولا يعملون على مستوى الأهداف التي أنشئ ت من أجلها الأحزاب.. مشيرة

اقتصادية.. وبالتالي يكون يف حتى الآن كل حزب لطرح رؤية تجاه تحرير أن اقتصاديين يقولون إن لية يعتبر ضرورة لمعالجة رادات الدولة وفي نفس شتقات النفطية يستغله هريب هذه المشتقات إلى عر الدولي.

طبعا كل الأحزاب بشكل جاه الإصلاحات السعرية.. بهذا الاتجاه سيحسب مواطن لم يعد لديه قدرة ويقول: كل واحد يحاول ع التهرب إما أن يواجهوا عي أو يعملوا معالجات لأفضل هو وضع معالجات ستخدم من قبل الأحزاب انوا في السلطة كانوا مع برفضون من أجل إحراج لا توجد مصلحة واضحة ل أو يرفض بقدر ما هي اطنين تجاه الإصلاحات مع هذه الإصلاحات. ديد حتى الآن الأحزاب